

Distr.: General
14 April 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 128 من جدول الأعمال
التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية
والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير موجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2022

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

تتضمن هذه الوثيقة التقرير الموجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2022، المعقودة في نيويورك يومي 17 و 18 شباط/فبراير 2022، الذي يجري تعميمه عملاً بقرار الجمعية العامة 123/65.



الرجاء إعادة استعمال الورق



بناء الدعم السياسي والاستجابات الشاملة للجميع من أجل التعافي المستدام

تقرير موجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2022 التي اشترك في تنظيمها كل من الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب رئيس الجمعية العامة في مقر الأمم المتحدة يومي 17 و 18 شباط/فبراير 2022

الجلسة الافتتاحية

1 - شكلت جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2022 فرصة للبرلمانيين لمناقشة كيفية خلق الإرادة السياسية لبناء عالم مستدام وعادل وشامل للجميع. وتبادل المشاركون أفضل الممارسات بشأن معالجة عدم المساواة، والعمل على تحقيق تكافؤ الجنسين، وضمان إدماج النساء والشباب والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة، والتصدي لتغير المناخ عن طريق معارضة مصالح التكتلات الصناعية.

2 - وشملت جلسة الاستماع خمس حلقات نقاش ضمت مزيجا من البرلمانيين والسفراء ومسؤولي الأمم المتحدة، وإحاطة خاصة عن دور البرلمانات في الأمم المتحدة من أجل تعددية أطراف أكثر فعالية للتصدي للتحديات العالمية. وضمت جلسة الاستماع نحو 160 عضو برلمان من 63 بلدا.

3 - وقال رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، عبد الله شهيد، إنه من أجل بناء تعاف مستدام في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، يحتاج العالم إلى قيادة وتعاون قويين. وأضاف قائلا إنه استند في رئاسته إلى رسالة أمل بعد أن شهد بنفسه ما يمكن للناس تحقيقه من خلال الجهود المشتركة والإبداع، بما في ذلك فيما يتعلق بالطاقة المتجددة واللقاحات. ولكن، من أجل تحقيق أقصى قدر من التأثير، يجب على الجميع العمل معا لتوليد الإرادة السياسية ويجب على البرلمانيين تنفيذ وتمويل السياسات التي من شأنها أن تحقق نتائج لجميع الناس.

4 - وذكر رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، دوارتي باتشيكو، البرلمانيين بأن يسألوا حكوماتهم عن الالتزامات التي قطعتها على أنفسها في الأمم المتحدة. وقال إن حل التحديات الراهنة يستلزم الجمع بين الإجراءات الوطنية والعالمية، لتشمل الشباب والنساء والفئات المهمشة الأخرى، وإعادة التفكير في أنماط الاستهلاك والإنتاج وعلاقة البشر بالطبيعة، واللجوء إلى حلول جديدة تتجاوز "أساليب العمل المعتادة".

أولا - تزايد أوجه عدم المساواة الاقتصادية بوصفها تهديدا للتنمية المستدامة: الدوافع والحلول الممكنة (حلقة النقاش 1)

5 - هناك حاجة ملحة لإعادة التفكير في الطريقة التي تعمل بها اقتصاداتنا من أجل منع التركيز الشديد للثروة ومعالجة أوجه عدم المساواة الآخذة في الاتساع، التي ما فتئت تتزايد خلال جائحة كوفيد-19. ويجب على البرلمانيين أن يركزوا على الحلول الطويلة الأجل بدلا من التدابير القصيرة الأجل التي تملئها الدورات الانتخابية. وينبغي لهم أن يستخدموا أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 كإطار لبناء اقتصادات مستدامة وشاملة للجميع. ويجب عليهم أن يحاسبوا الحكومات عن تنفيذ السياسات وأن يكفلوا تمويلها على نحو مناسب.

6 - وللتصدي لعدم المساواة، ينبغي للدول الأعضاء والبرلمانيين النظر في التوصيات التالية:

(أ) النظر في زيادة الضرائب المفروضة على الشركات المتعددة الجنسيات، التي لا تدفع أي ضرائب تقريبا باستغلال الثغرات الموجودة في النظام الضريبي. ومن شأن وضع نظام ضريبي موحد، على سبيل المثال، أن يسمح لكل بلد بمعاملة الشركات الفرعية كشركات منفصلة وفرض ضرائب عليها على أساس حصتها من الأرباح والعمالة والأصول في ذلك البلد، مما يحول دون ممارسة تحويل الأرباح لتجنب الولايات القضائية التي تفرض ضرائب مرتفعة. وينبغي فرض ضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات بمعدل لا يقل عن 25 في المائة، وهو متوسط المعدلات العالمية؛

(ب) مكافحة التهرب من دفع الضريبة على نطاق عالمي، بما في ذلك عن طريق إنشاء سجلات وطنية للأصول وتقاسمها مع بلدان أخرى حتى لا يتمكن أغنى الناس في العالم من إيداع أموالهم في ملاذات ضريبية؛

(ج) النظر في إصدار المزيد من حقوق السحب الخاصة، وهي الأصول الاحتياطية لصندوق النقد الدولي. ولا تمثل سيولة حقوق السحب الخاصة سوى نحو 7 في المائة من السيولة العالمية. ويمكن للبلدان الغنية التي لا تستخدم حقوق السحب الخاصة أن توجهها للاستخدام في صندوق استثماري للمناخ يمول مشاريع للتخفيف من حدة تغير المناخ، وحتى البلدان الفقيرة التي لا تستخدمها يمكنها أن تضيفها إلى احتياطياتها وتحسن قدرتها على الاقتراض؛

(د) تنظيم تدفقات رؤوس المال العالمية لتحفيز الاستثمارات الخضراء وتثبيط الاستثمارات البنية؛

(هـ) معالجة الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية التي تديم عدم المساواة. ويشمل ذلك تقييم وتوزيع عبء الرعاية، الذي يقع بأغلبه الساقطة على عاتق المرأة. وقد اقترح نظام لتعويض المرأة عن رعاية الأطفال والمسنين والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة؛

(و) دراسة أوجه عدم المساواة خارج معايير الدخل والثروة. فالناس يهتمون أيضا بالصحة والتعليم والفرص المتاحة لأطفالهم، ولهذا السبب يجب على البرلمانيين أن ينظروا إلى ما بعد النمو الاقتصادي كوسيلة لتحسين سبل عيش الناس؛

(ز) المطالبة بالإنصاف في إتاحة اللقاحات (من خلال تدابير مثل تعزيز منظمة الصحة العالمية) بحيث تكون اللقاحات والعلاجات الخاصة بكوفيد-19 والفيروسات الأخرى متاحة للجميع. ولا يمكن أن تنتهي الأوبئة حتى يتم القضاء عليها في كل مكان. وينبغي النظر بجدية في التنازل عن حقوق البراءات المتعلقة بصيغ تركيب اللقاحات والدراية الفنية في مجال إنتاج اللقاحات، بحيث يمكن توسيع نطاق التوزيع بسرعة لإتاحة إعطاء اللقاحات بسرعة لكل شخص مؤهل؛

(ح) النظر في أنماط جديدة من الحوكمة العالمية والاستثمار العام من شأنها أن تعكس العدالة والشمول بدلا من إدامة الاختلالات القائمة. ولمكافحة عدم المساواة ومساعدة الفقراء، اقترح وضع خطة عالمية للأخوة والرّفاه، بحيث تمول طوعا من أغنى الناس والشركات والبلدان في العالم. ويجب على البرلمانيين النظر في طرق جديدة لفرض الضرائب على شركات وسائط التواصل الرقمي والاجتماعي وتنظيمها؛

(ط) ضمان أن تكون الشركات الخاصة مسؤولة اجتماعيا، وأن تدفع أجورا عادلة، وتحترم حقوق العمال والبيئة، وترد الجميل للمجتمعات المحلية التي تعمل فيها؛

(ي) تشجيع البلدان الغنية على مساعدة البلدان النامية على الوصول إلى الموارد المالية التي تحتاجها لتحفيز النمو. ودعم البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين. واستخدام تعددية الأطراف والتعاون الدولي لمساعدة الدول الأعضاء على القضاء على عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها.

ثانيا - البناء على الماضي لتحسين المستقبل: إدماج الشباب والحاجة إلى العدالة فيما بين الأجيال (حلقة النقاش 2)

7 - يشكل الشباب 1,2 بليون نسمة من سكان العالم ويعيش 85 في المائة منهم في البلدان النامية. ولئن كانت أعمار أكثر من نصف سكان العالم تقل عن 30 عاما، فإن 2 في المائة فقط من أعضاء البرلمانات تقل أعمارهم عن 30 عاما، وفقا للاتحاد البرلماني الدولي. وهناك حاجة إلى عقد اجتماعي جديد لضمان إشراك الشباب في هيئات السياسة واتخاذ القرارات وتزويدهم بالأدوات التي يحتاجونها للازدهار.

8 - ولتحقيق إدماج الشباب، ينبغي للدول الأعضاء والبرلمانيين النظر في التوصيات التالية:

(أ) تحديد حصص لمشاركة الشباب على جميع مستويات الحكومة من خلال تعديلات دستورية وتدابير تشريعية وقوانين جديدة. وفرض الحصص من خلال العقوبات المالية والجزاءات وغيرها من الوسائل؛

(ب) خفض الحد الأدنى لسن الأهلية للتصويت والترشح للمناصب السياسية؛

(ج) ضمان أن تكون الهيئات السياسية وغيرها من مؤسسات اتخاذ القرارات:

1' شفافة وخاضعة للمساءلة: الشباب لا يوافقون على تركيز السلطة في أيدي قلة قليلة؛

2' مأمونة: الشباب يريدون قول الحقيقة للسلطة وتقاسم خبراتهم؛

3' منصفة ومتنوعة وشاملة للجميع: يتوقع الشباب من المؤسسات أن تضم المهاجرين واللاجئين والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وغيرهم من الفئات المهمشة؛

(د) الاعتماد على الموارد الموجودة، مثل حملة الاتحاد البرلماني الدولي "أقول نعم للشباب في البرلمان!"، التي تتضمن ستة تعهدات بجعل البرلمانات تضم عددا أكبر من البرلمانيين الأصغر سنا، واقتراح الأمين العام بوضع مؤشر "الشباب في السياسة"، الذي يهدف إلى جعل عملية اتخاذ القرارات أكثر تنوعا وتمثيلا؛

(هـ) إشراك الشباب في هيئات اتخاذ القرارات والوفود، بالتزامن مع النظر في المقترحات التالية:

1' تشكيل ودعم هيئات ومننديات ومؤسسات مكرسة للشباب، مثل وزارات وجمعيات الشباب؛

2' إرسال برلماني واحد على الأقل دون سن الـ 40 عاما من كل دولة عضو في الاتحاد البرلماني الدولي إلى جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2023 في الأمم المتحدة؛

3' وضع الشباب في مركز خطط التنمية، والمساعدة الإنسانية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان؛

4' العمل على إشراك الشباب ليس فقط في الهيئات السياسية ولكن أيضا في مجالس إدارة الشركات الخاصة، ورابطات المواطنين والمجموعات التجارية؛

- (و) بناء الثقة بين الشباب والمؤسسات السياسية عن طريق معالجة المسائل التي تهم الشباب، بما في ذلك تغير المناخ، وعدم المساواة والتنوع؛
- (ز) توفير التعليم المجاني والجيد للجميع. ويشمل ذلك التثقيف والخدمات الشاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، حتى يتمكن الشباب من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أجسادهم وحياتهم؛
- (ح) إعطاء الأولوية لخدمات الصحة العقلية، لا سيما في ضوء جائحة كوفيد-19. ويتغيب الكثير من الأطفال والشباب عن المدرسة ولا يتمكنون من الاختلاط بأقرانهم بسبب الجائحة، الذي تتسبب في آثار سلبية عقلية؛
- (ط) معالجة الحرمان من الحقوق عن طريق التركيز على إيجاد فرص العمل. ودعم برامج التدريب الداخلي، والتوظيف، وريادة الأعمال والتدريب المهني؛
- (ي) إشراك الشباب في العمل على تغيير الأعراف الاجتماعية والسلوكيات والقوانين التي تسهم في عدم المساواة.

ثالثاً - عدم ترك أحد خلف الركب: حقوق الشعوب الأصلية، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة (حلقة النقاش 3)

9 - بالإضافة إلى النساء والشباب، لا تزال الأصوات المهمشة الأخرى مستبعدة من الحياة الاجتماعية والسياسية. ويشمل هؤلاء الشعوب الأصلية، والمهاجرين، واللاجئين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية، والأقليات الإثنية والدينية. وتؤثر جائحة كوفيد-19 تأثيراً غير متناسب على هذه الفئات، بما يشمل ارتفاع معدلات الوفيات وزيادة العنف ضد بعض الأقليات. ويجب على الحكومات أن تعمل على الوصول إلى هؤلاء الأفراد، وتوفير فرص المشاركة لهم في المناقشات وضمان إعمال حقوقهم بصورة كاملة. ومن الأرجح أن تظل الدول التي تعزز حقوق الأقليات متسامحة ومستقرة.

10 - ولتلبية احتياجات الفئات الضعيفة، ينبغي للدول الأعضاء والبرلمانيين النظر في التوصيات التالية:

(أ) استخدام نهج يركز على حقوق الإنسان، ويوفر الأدوات والإطار لخدمة جميع الأفراد، بمن فيهم الضعفاء. والإشراف على دور الحكومة في الوفاء بالالتزامات القائمة: ضمان أن تُدرج في السياسات الوطنية وأن تمول بشكل مناسب؛

(ب) تجميع البحوث والبيانات بشأن حالات كوفيد-19 وتصنيفها حسب عوامل مثل الأصل الإثني، والعرق والجنس. واستخدام التدابير المحددة للأهداف للوصول إلى تلك الفئات. فعلى سبيل المثال، يمكن للمعونة الطارئة أن تستهدف الأقليات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي، الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-19؛

(ج) ضمان حصول الأشخاص الذين ليس لديهم بطاقة هوية، أو ضمان اجتماعي أو تأمين صحي على الخدمات. وتقاسم المعلومات مع مجتمعات الأقليات بلغاتها. واستخدام الإذاعة، وإعلانات الخدمة العامة وغيرها من وسائل الاتصال، في إطار التواصل؛

(د) ضمان عدم استخدام الإعلانات الحكومية بشأن كوفيد-19 لاستهداف فئات الأقليات أو الأفراد بشكل سلبي. ومنع ومكافحة انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك خطاب الكراهية، والتمييز، والعنف والمضايقة عبر الإنترنت؛

(هـ) تعزيز احترام التنوع والكرامة الإنسانية. ومعالجة الثغرات في القوانين والتشريعات فيما يتعلق بمسائل مثل التمييز، وكراهية الأجانب والعنصرية، واعتماد سياسات استباقية لمعالجة هذه المسائل. وللمساعدة في أن يكون المواطنون مسؤولين ومتسامحين، يمكن توزيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على طلاب المرحلة الثانوية وتدريب أهميته في الصفوف الدراسية؛

(و) تجنب التسرع في العودة إلى السياسات المحافظة ماليا. وقد سنت الحكومات أكثر من 3 800 تدبيرا من تدابير الحماية الاجتماعية استجابة لجائحة كوفيد-19، وذلك جزئيا للمساعدة فيما يتعلق بفقدان ما يعادل 255 مليون وظيفة، معظمها في القطاع غير الرسمي. وينبغي ألا ترفع هذه التدابير قبل الأول؛

(ز) التركيز على الوظائف من أجل التصدي للإقصاء الاجتماعي. وتهدف منصة الأمين العام التي أطلقها مؤخرا، وهي المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل، إلى إيجاد فرص عمل، ولا سيما في الاقتصادات الخضراء والرقمية؛

(ح) استخدام الحصص لتعزيز مشاركة الأقليات في الهيئات السياسية والخدمة المدنية. وتمكين أفراد الأقليات، والمهاجرين، واللجئين وأفراد الفئات الأخرى ليصبحوا أعضاء نشطين في المجتمع؛

(ط) توسيع نطاق الشراكات الناجحة، مثل مبادرة مستكشف أحوال الشعوب الأصلية، التي تسمح للشعوب الأصلية بجمع البيانات ورصد إعمال حقوقها، والشبكة العالمية للأعمال والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية، التي تجمع بين الشركات المتعددة الجنسيات وشبكات الإعاقة، ومبادرة التوظيف العادل التابعة لمنظمة العمل الدولية، التي تعمل مع منظمات العمال المهاجرين لتعزيز الممارسات العادلة؛

(ي) بناء الثقة بين الناس والمؤسسات لإيجاد عقد اجتماعي جديد يعمل من أجل الجميع. والعمل مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك حكومات الدول والقبائل، والمنظمات الدينية والمجتمعية، وأوساط العمل الخيري، والأوساط الأكاديمية، والصناعة في القطاع الخاصة؛

(ك) الاعتراف بملكية أراضي المشاع، التي تشكل جزءا هاما من تراث الشعوب الأصلية.

رابعاً - المساواة بين الجنسين في اتخاذ القرارات بوصفها عاملاً أساسياً في التعافي المستدام: الاختبار الحاسم للسياسات الشاملة للجميع (حلقة النقاش 4)

11 - توسع جائحة كوفيد-19 الفجوات القائمة بين الجنسين، ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في معظم هيئات اتخاذ القرارات. ولا توجد إلا امرأة واحدة من بين كل أربعة أعضاء في البرلمان، ووفقاً للاتحاد البرلماني الدولي، لا توجد إلا خمسة برلمانات فيها 50 في المائة أو أكثر من الممثلات. ولئن كان لا يوجد أي بلد تتمتع فيه المرأة بأجر متساو عن العمل المتساوي أو تشارك على قدم المساواة في القوة العاملة، فإن البلدان الأقرب إلى تحقيق المساواة لديها اقتصادات أكثر إنتاجية وكذلك مواطنون أكثر صحة وسعادة. وتترجم البرلمانات المتوازنة بين الجنسين إلى سياسات تراعي الاعتبارات الجنسانية، مما يؤدي بدوره إلى النمو الاقتصادي، والاستدامة البيئية وتحسين النتائج في مجالات مثل الصحة، والتعليم، والسلام والأمن.

12 - وللتصدي لعدم المساواة بين الجنسين، ينبغي للدول الأعضاء والبرلمانيين النظر في التوصيات التالية:

(أ) استخدام الحصص التشريعية لزيادة مشاركة المرأة على جميع مستويات الحكومة. وضمان أن تكون الحصص طموحة وأن تُنفذ بشكل صحيح وأن تهدف إلى تحقيق التكافؤ الكامل بين الجنسين. وإدراج ذلك في أهداف فرق العمل المنشأة للتصدي للجائحة، التي لا تمثل فيها النساء سوى مشارك واحد من كل أربعة مشاركين في المتوسط؛

(ب) ضمان المساواة في الحصول على التعليم للفتيات والنساء. ولا يمكن للمرأة أن تتولى مناصب قيادية سياسية إذا لم تكن الفتيات متعلّعات؛

(ج) القضاء على التمييز الذي لا يزال موجودا في العديد من القوانين. والإصرار على القوانين والسياسات التي تتصدى لمسائل مثل الفجوة في الأجور بين الجنسين والعنف الجنساني؛

(د) التصدي للعنف ضد المرأة في الحياة السياسية. ويتوسع نطاق هذا العنف خلال جائحة كوفيد-19، خاصة عبر الإنترنت. وشهدت السنوات الأخيرة أيضا ارتفاعا في ردود الفعل العكسية في الحياة السياسية ضد النساء العاملات في مجال السياسة. ويجب وضع تشريعات تتصدى لأفعال المضايقة والعنف ضد المرأة ومحاسبة مرتكبيها. ويجب أن تكون البرلمانات مأمونة ومراعية للاعتبارات الجنسانية حتى تتمكن المرأة من المشاركة دون أن تهدد بالتحيز الجنساني، أو التمييز أو العنف؛

(هـ) إعادة توزيع عبء رعاية الأطفال والأعمال المنزلية، بالنظر إلى أن العمل الذي تقوم به النساء في المنزل يساوي ثلاثة أمثال ما يقوم به الرجال. وتوفير إجازة الأبوين المدفوعة الأجر ورعاية للأطفال بأسعار معقولة، وهما أمران حاسمان لضمان مشاركة المرأة في حياة العمل والحياة السياسية؛

(و) تعزيز المساواة بين الجنسين في المنزل، والعمل وفي الحياة العامة، بسبل منها، على سبيل المثال:

1' مشاركة الرجال في رعاية الأطفال والواجبات المنزلية، وتعزيز قيم الذكورة الإيجابية للمساعدة في تغيير العقلية والسلوكيات الضارة؛

2' بالنظر إلى الدور البارز للبرلمانات في المجتمع، يجب على البرلمانيين الذكور أن يكونوا قدوة يحتذى بها من خلال كونهم حلفاء أقوىاء في السعي إلى تحقيق المساواة، ورفع الصوت بشأن هذه القضية ودعم تخصيص الحصص الجنسانية وغيرها من السياسات. وينبغي للبرلمانيين زيارة المدارس وأماكن العمل لرفع مستوى الكفاح من أجل المساواة بين الجنسين؛

3' مساعدة الآخرين على فهم أن المساواة بين الجنسين لا تقيد الفتيات والنساء فحسب، بل تقيد أيضا الفتيان والرجال والاقتصادات والمجتمعات بأسرها؛

(ز) تنفيذ سياسات وميزانيات مراعية للمنظور الجنساني عبر المجالات التشريعية والقطاعات. وإشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني والأعمال التجارية من القطاع الخاص. واتباع التوجيهات الصادرة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان والاتحاد البرلماني الدولي والعمل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛

(ح) تنفيذ وتمويل القرارات، والمعاهدات والاتفاقيات القائمة التي تركز على القضاء على التمييز، وعدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات؛

(ط) التركيز على الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات. ويجبر عدم الاستقرار، والنزاع والحرب النساء على ترك المدرسة والعمل لدعم أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. وكل جائحة ونزاع وأزمة تنبئ التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتعيد المجتمع إلى الوراء. وإعطاء الأولوية للناس قبل الأسلحة، وإقرار الميزانيات وفقا لذلك.

الإحاطة الخاصة

البرلمانات في الأمم المتحدة، من أجل تعددية أطراف أكثر فعالية للتصدي للتحديات العالمية

تتمثل إحدى الطرق لاستنباط حلول فعالة في مجال السياسات العامة للمشاكل العالمية في تعزيز تعددية الأطراف. وتلك هي المهمة السياسية للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة.

ويجلب الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانيون أصوات الناس إلى الأمم المتحدة، مما يثري المداولات التي تقضي إلى وضع معاهدات واتفاقيات أساسية. وللاتحاد البرلماني الدولي مقعد في الأمم المتحدة وهو يتكلم باسم البرلمانات. وهو يبنّي أيضا الدعم السياسي للأمم المتحدة ويساعد البرلمانات على تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها حكوماتها في الأمم المتحدة. ويضطلع الاتحاد البرلماني الدولي بدور مركزي في تعزيز تعددية الأطراف، والتعاون الدولي والحوار، وهي أمور تمس الحاجة إليها لمواجهة المشاكل العالمية المعقدة المطروحة اليوم.

ومع جائحة كوفيد-19، يزداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر، وتتسع الفجوة بين الجنسين، ويزداد عدم المساواة في الدخل بين البلدان وداخلها. وما فتئ العديد من البرلمانات يقيم شراكات مع الأمم المتحدة للتصدي لهذه التحديات والعمل من أجل تحقيق تعاف مستدام. وقد شدد الأمين العام في تقريره المعنون "خطةنا المشتركة" (A/75/982) على أهمية تعزيز الإسهام البرلماني في عمل الأمم المتحدة ووفر إطارا لتعزيز الاتفاقات المتعددة الأطراف وبناء عقد اجتماعي جديد للأجيال المقبلة.

خامسا - الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتغير المناخ: الناس مقابل المصالح المنظّمة (حلقة النقاش 5)

13 - لأن كان ضغط الجمهور لاتخاذ تدابير قوية لمكافحة أزمة المناخ يأخذ في الازدياد، لا يزال العالم يتجه نحو زيادات في درجات الحرارة العالمية سيكون لها أثر لا رجعة فيه على الناس والبيئة. وهناك حاجة إلى الإرادة السياسية للاستجابة على نحو عاجل لتغير المناخ ودعم البلدان التي تحتاج إلى المساعدة في الانتقال إلى الطاقة الخضراء والاقتصادات الأكثر مراعاة للبيئة. وما لم يجر تحويل أنماط الإنتاج والاستهلاك للحد بشكل كبير من البصمة البيئية الحالية، فإن الأجيال القادمة ستشهد المزيد من الحرائق والفيضانات والمجاعة وغيرها من الآثار المدمرة لتغير المناخ.

14 - وللتصدي لأزمة المناخ، ينبغي للدول الأعضاء والبرلمانيين النظر في التوصيات التالية:

(أ) اعتماد سياسات للتخلص التدريجي من أنواع الوقود الأحفوري، وكذلك ما يقدم من إعانات مالية وتمويل من الأموال العامة لاستكشافها وإنتاجها. وتمثل أنواع الوقود الأحفوري ثلاثة أرباع انبعاثات غازات الدفيئة العالمية و 80 في المائة من إمدادات الطاقة العالمية. وتشمل التدابير المقترحة ما يلي:

1' مساعدة الناس على فهم أن طاقة الرياح والطاقة الشمسية هما أرخص شكلين من أشكال الإمداد بالطاقة في معظم الأسواق؛

2' إعادة النظر في الميزنة وإصلاح أنظمة التمويل الدولي لتوجيه جميع الاستثمارات نحو التنمية المستدامة ودعم الناس خلال الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. والعمل مع مالكي الأصول والمديرين والبنوك وغيرهم لخفض الاستثمارات في الوقود الأحفوري وإعطاء الأولوية للطاقة الخضراء؛

3' اتباع أفضل الممارسات والانضمام إلى الجهود القائمة، مثل تحالف ما وراء النفط والغاز الذي أنشأته الدنمارك وكوستاريكا، وهو أول مبادرة دبلوماسية في العالم تركز على الحفاظ على النفط والغاز في باطن الأرض. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق 40 بلدا ومؤسسة التزاما بإنهاء التمويل العام الدولي للوقود الأحفوري بحلول نهاية عام 2022؛

4' كسر هيمنة صناعة الوقود الأحفوري على السلطة السياسية، التي تكتسبها من خلال المساهمات في الحملات وحشد الدعم ثم تستخدمها لجني الفوائد من خلال الامتيازات الضريبية والإعانات المالية والسياسات الداعمة. وتنظيم حشد الدعم لجعله أكثر شفافية واتساما بالطابع الأخلاقي؛

(ب) الاستماع إلى الأصوات الممثلة تمثيلا ناقصا، مثل أصوات الشعوب الأصلية، والنساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات وغيرهم ممن يعيشون في المجتمعات الأكثر تأثرا، وإشراكهم في اتخاذ القرارات؛

(ج) الاستثمار في اقتصاد أزرق مستدام وفي الحياة تحت الماء، على النحو المحدد في الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. فالمياه تشكل أكثر من 90 في المائة من مساحة الكوكب الحية. وسوف تمتص المحيطات 90 في المائة من الحرارة الناجمة عن الزيادات في درجات الحرارة العالمية، مما يؤثر على كل شيء من الشعاب المرجانية إلى الأحياء البحرية. ويعني تغير الظروف على اليابسة أنه سيتعين على البحار والمحيطات أن توفر الغذاء والطاقة المتجددة وغيرها من الموارد؛

(د) صياغة سياسات مناخية قصيرة وطويلة الأجل. والتواصل بوضوح بشأن تكاليف وفوائد التشريعات وضمان إعلام المواطنين. والضغط من أجل أن تتضمن المنتجات معلومات عن بصمتها الكربونية، من أجل تثقيف المستهلكين؛

(هـ) اتباع نهج متعدد المستويات وعلى نطاق المنظومة وشامل لعدة قطاعات عن طريق:

1' التركيز على مبدأ الانطلاق من القاعدة نحو القمة عن طريق البدء على الصعيد المحلي، والعمل مع جميع مستويات الحكومة. والسلطات المحلية والإقليمية مسؤولة عن أكثر من 70 في المائة من استراتيجيات التخفيف من حدة تغير المناخ

و 65 في المائة من الاستثمارات العامة، وهي تتمكن من ثم من الاضطلاع بدور قوي في تشكيل السياسة المناخية؛

2' استخدام استراتيجية على نطاق المنظومة لإدماج جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك المنتجون، والمستهلكون، والدول وجميع مستويات الحكومة؛

3' متابعة الالتزامات المناخية في جميع القطاعات التي تسهم بشكل كبير في انبعاثات غازات الدفيئة، بما في ذلك الصناعة، والزراعة، والنفايات، والغابات والطبيعة، والنقل، والمباني وأعمال البناء؛

(و) التركيز على المساءلة. وقد قدمت الحكومات والشركات الخاصة تعهدات والالتزامات المناخية، ولكن هناك حاجة إلى إشراف أفضل وعقوبات أشد لضمان تحقيقها للأهداف؛

(ز) إعطاء الأولوية للمقترحات الفعالة والذكية والشاملة للجميع والمحددة الأهداف. وهذا يعني ضمان أن تكون السياسات فعالة من حيث التكلفة والموارد، ومتاحة للجميع، وأن تتخذ نهجا محدد الأهداف؛

(ح) التأكيد على أن تغير المناخ لا يتعلق فقط بالمستقبل، بل أيضا بالحاضر. فهو يؤثر على كل شيء من صحتنا إلى البيئة، ويؤدي إلى فيضانات وحالات جفاف وحرائق وعواصف وأعاصير وأزمات أخرى تهدد الحياة أكثر تواترا وشدة؛

(ط) النظر في إجراء تعديلات دستورية وغيرها من الأدوات لإعطاء الأولوية لحماية البيئة في القوانين والتشريعات واللوائح والميزانيات؛

(ي) ربط السياسات المناخية بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية لضمان عدم تأثر الأفراد الأكثر ضعفا بصورة سلبية. ومواءمة جهود التعافي من جائحة كوفيد-19 مع السياسات المراعية للمناخ.

سادسا - خاتمة

15 - شددت جلسة الاستماع على الحاجة إلى بناء الثقة بين الأفراد والحكومات، وحماية أفقر الناس وأضعفهم في العالم، وإيجاد عقد اجتماعي جديد يكون عادلا وشاملا للجميع. وينبغي للبلدان أن تتخذ نظاما ضريبيا عالميا يفرض ضرائب على أغنى الناس والشركات المتعددة الجنسيات بصورة عادلة. ويجب على البرلمانيين استخدام الحصص وغيرها من الأدوات لتحقيق تكافؤ الجنسين. ويجب عليها أيضا أن تجلب الشباب، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات الإثنية والدينية إلى طاولة المناقشات.

16 - وتؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تضخيم المشاكل وأوجه عدم المساواة القائمة. ويجب أن تساعد جهود التعافي على التبشير بعالم مستدام. وينبغي للبرلمانيين أن يعملوا مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني، لتعزيز الشراكات وبناء أوجه التآزر. ويتعين على البلدان أن تكف عن استغلال الموارد المحدودة لكوكب الأرض وأن تتخذ إجراءات أكثر حسما لمكافحة أزمة المناخ بالتعاون معا.

17 - ويضطلع الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات بدور حاسم في تعزيز تعددية الأطراف، التي تمس الحاجة إليها لحل التحديات العالمية الملحة المطروحة اليوم.

قائمة المتكلمين

مديرة المناقشة: آن ماري غوتز، جامعة نيويورك، مركز الشؤون العالمية

اليوم الأول

الجلسة الافتتاحية

عبد الله شهيد، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين

دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

حلقة النقاش 1

تزايد أوجه عدم المساواة الاقتصادية بوصفها تهديدا للتنمية المستدامة: الدوافع والحلول الممكنة

أولغا ماريا ديل كارمن سانشيز كورديرو، رئيسة مجلس الشيوخ (المكسيك)

كولن فيكسين كيلابيل، الممثل الدائم لبوتسوانا لدى الأمم المتحدة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بيدرو كونسيكو، مدير مكتب تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

جاياتي غوش، أستاذ في جامعة ماساتشوستس أمهرست وعضو المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية

حلقة النقاش 2

البناء على الماضي لتحسين المستقبل: إدماج الشباب والحاجة إلى العدالة فيما بين الأجيال

خوليو سيزار فريري دي موراييس، الممثل الدائم لكابو فيردي لدى الأمم المتحدة

الدكتورة ناتاليا كانيم، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

جاياتما ويكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب (رسالة فيديو)

حلقة النقاش 3

عدم ترك أحد خلف الركب: حقوق الشعوب الأصلية، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة

لويس ألفريدو فرااتي، رئيس مجلس النواب (أوروغواي)

فانيسا فرايزر، الممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة ورئيسة اللجنة الثانية (اللجنة الاقتصادية والمالية) للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة

ايلز براندس كاريس، الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان ورئيس مكتب نيويورك لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

بيت أندريس، الممثلة الخاصة لمنظمة العمل الدولية لدى الأمم المتحدة في نيويورك

اليوم الثاني

حلقة النقاش 4

المساواة بين الجنسين في اتخاذ القرارات بوصفها عاملاً أساسياً في التعافي المستدام: الاختبار الحاسم للسياسات الشاملة للجميع

ليزيا فاسيلينكو، عضوة البرلمان (أوكرانيا) ورئيسة مكتب البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي

جوكا سالوفارا، الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

سابين فريزر، رئيسة قسم القيادة والحوكمة، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

غاري باركر، الرئيس والمدير التنفيذي، مؤسسة بروموندو (Promundo)

الإحاطة الخاصة

البرلمانات في الأمم المتحدة، من أجل تعددية أطراف أكثر فعالية للتصدي للتحديات العالمية

مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي

سيسيليا وايدجرين، عضوة البرلمان (السويد) وعضوة اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي

فرانسيسكو دوارتي لوبيز، الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة ورئيس فريق أصدقاء الاتحاد البرلماني الدولي

ميروسلاف ينشوا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، الأمم المتحدة

حلقة النقاش 5

الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتغير المناخ: الناس مقابل المصالح المنظمة

أندريس غريغوري، عضو مجلس الشيوخ (بلجيكا) وعضو اللجنة الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة

بيتر تومسون، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالمحيطات (رسالة فيديو)

آن - صوفي سيرسولا، مديرة فريق العمل المناخي، المكتب التنفيذي للأمين العام

ليجيا نورونها، الأمينة العامة المساعدة، رئيسة مكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

إليزابيث باست، المديرة التنفيذية، المؤسسة الدولية للتغيير المتعلق بالنفط

الجلسة الختامية

دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

عبد الله شهيد، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين